مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9771

الخميس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2024/707)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2024/707)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/707 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/796 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): منذ أن انضممنا إلى مجلس الأمن، سعينا دائما إلى أن نكون إيجابيين ومنفتحين ومسؤولين. وقد كان هذا هو الحال منذ بداية المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو). لقد عملنا بشفافية ووفقًا للنظام الداخلي. واضطررنا إلى تقديم تعديلين، وذلك ببساطة لأن القائم على الصياغة قرر فرض مشروع قراره ووضعه باللون الأزرق يوم أمس الساعة 17/30.

ويتعلق كلا التعديلين بحقوق الإنسان، وهو عنصر كثيراً ما نتكلم عنه – ربما أكثر من اللازم – حول هذه الطاولة. ويستمد التعديل الأول مرجعيته بدقة من تقرير الأمين العام (S/2024/707)، ولا سيما الفقرة 72 التي أود أن أقرأها الآن:

”لم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من زيارة الصحراء الغربية للسنة التاسعة على التوالي على الرغم من الطلبات الرسمية المتعددة، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد حث، في قراره 2703 (2023)، على تعزيز التعاون، بوسائل منها تيسير تلك الزيارات“.

معروض على الأعضاء التعديل الأول من التعديلين اللذين يقترحهما بلدي. وأما التعديل الثاني فلم نبتكره. إنه نص مقتبس حرفيا من عدة قرارات للمجلس متعلقة بعمليات حفظ السلام على مدى السنوات العشرين المنصرمة، والتي كانت تشمل جميعها عنصرا لرصد حالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أتوجس من احتمال اتهام المجلس بالكيل بمكيالين على حساب شعب الصحراء الغربية. وبالفعل، سنصوت جميعًا في الشهر المقبل على نص يتعلق بأبيي والصومال ينص على أن تشمل البعثتان عنصرا لحقوق الإنسان. لم ينبغي ألا تشمل المينورسو هذا العنصر؟ إن شرعية المجلس في موضوع حقوق الإنسان على المحك هنا.

في الختام، يعلم من يعرفوني منذ ما يقرب من عام أن عيبي هو أنني شخص صريح. وأعرف الضغوط التي يتعرض لها الأعضاء هنا في نيويورك وفي عواصم بلدانهم. وأعرف جميع الأعضاء هنا شخصيا وأعرف الصعوبات التي سببتها تعليماتهم داخل بعثاتهم الدائمة هنا في نيويورك. والواقع أننا سنفقد جزءا كبيرا من شرعية المجلس بحرمان شعب الصحراء الغربية من الحماية القانونية الدولية التي يكفلها القانون الدولي لأن القانون الدولي هو ما يُعتد به بيننا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): معروض على أعضاء المجلس تعديلان مقترحان، مقدمان من الجزائر، على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2024/796، المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على ذلك، أعتزم طرح التعديلين المقترحين للتصويت أولا.

أطرح للتصويت أولا التعديل المقترح إدراجه بعد الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة (S/2024/797).

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الجزائر، سلوفينيا، سويسرا، الصين، غيانا، موزامبيق

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إكوادور، جمهورية كوريا، سيراليون، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): نال التعديل المقترح 6 أصوات مؤيدة من دون معارضة، مع امتناع 9 أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح الآن للتصويت التعديل المقترح إدراجه بعد الفقرة 13 من المنطوق (S/2024/798).

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الجزائر، سلوفينيا، الصين، غيانا، موزامبيق

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إكوادور، جمهورية كوريا، سويسرا، سيراليون، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): نال التعديل المقترح 5 أصوات مؤيدة من دون معارضة، مع امتناع 10 أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، موزامبيق

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): نال مشروع القرار 12 صوتا مؤيدا ولم يعارضه أي عضو، مع امتناع عضوين عن التصويت. ولم يشارك أحد الأعضاء في التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2756 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن ترى مجلس الأمن يؤكد من جديد دعمه للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ولبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد ألكسندر إيفانكو، باتخاذه للتو القرار 2756 (2024).

وقد أوضح المجلس دعمه القوي للمبعوث الشخصي في الوقت الذي يكثف فيه المبعوث جهوده للمضي قدماً في التوصل إلى تسوية دائمة وكريمة لمسألة الصحراء الغربية دون مزيد من التأخير. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. وانطلاقاً من هذا الشعور بالإلحاح، صغنا تنقيحنا الأول بعناية. وسعينا إلى إيجاد أرضية مشتركة من أجل التمكين من التوصل إلى حل سياسي طال انتظاره.

ونعرب عن تقديرنا للتعاون البناء وبحسن نية من جانب أعضاء المجلس لساعات طويلة طوال سير العملية بشأن هذا القرار الهام. وعلى الرغم من جهودنا المخلصة، لم يتمكن المجلس من أن يوافق بالإجماع على تجديد الولاية اليوم، وهذا يؤسفنا لأن وحدة الصف تعزز إلى حد كبير جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام.

لقد أصبح التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية ملحا أكثر من أي وقت مضى. وكما أكد الوزير بلينكن مؤخرا، فإن الولايات المتحدة لا تزال تنظر إلى مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب على أنه جدي وواقعي وذو مصداقية وأنه أحد النُهج المحتملة لتلبية تطلعات شعب الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بالزخم الأخير وحث على الاستفادة منه الآن. وينبغي لأعضاء المجلس تقديم كل الدعم الممكن للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين. فالناس في الصحراء الغربية والمنطقة يعولون علينا.

وخطونا اليوم خطوة مهمة ينبغي أن تتجسد الآن في إجراءات عاجلة تتفق مع القرار الذي اتخذناه للتو. ومن خلال تجديد ولاية البعثة، أكد المجلس أيضاً الدور الحاسم للبعثة والتقدم الذي أحرزته في الحفاظ على العمليات الحيوية.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن القلق العميق إزاء انهيار وقف إطلاق النار. وقد طُرح اقتراح مهم في وقت سابق من هذا العام لوقف الأعمال العدائية وتجنب أي أعمال تعرض السلام والأمن للخطر. ولا نزال على استعداد لتقديم كل الدعم الممكن لتحقيق نهاية دائمة للقتال. إن المزيد من أعمال العنف والهجمات التي تعرض المدنيين للخطر أمر غير مقبول. ويجب تجنب أي أعمال من شأنها أن تهدد السعي لتحقيق سلام دائم.

كما أن تجديد الولاية اليوم يلفت الانتباه بشكل حاسم إلى أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية، مع مراعاة روح التعديلات المقترحة. ويشجع المجلس الأطراف على العمل بنشاط مع المجتمع الدولي لتنفيذ تدابير ذات مصداقية لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، مع مراعاة الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي.

ويكثف المجلس دعوته إلى تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونحن واثقون من وجود دعم واسع النطاق في القاعة للعمل الحاسم الذي تقوم به المفوضية ونحث بقوة على بذل كل جهد ممكن لتيسير مهمتها. ونشيد بأعضاء المجلس الذين أكدوا باتخاذهم هذا القرار ثقتهم في اتباع نهج عملي قائم على المبادئ إزاء هذا العمل الحيوي.

أخيراً، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع الإنسانية في تندوف. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح للاستجابة الإنسانية الجارية هناك. والاحتياجات المستمرة كبيرة على الرغم من الدعم السخي الذي تقدمه الحكومة الجزائرية والجهات المانحة الأخرى. ويجب أن تؤدي آثار تغير المناخ وتدني مستويات المعيشة وانعدام الأمن الغذائي وعدم توفر الخدمات الأساسية إلى حفز جهودنا الجماعية لضمان التوصل إلى تسوية سياسية ناجحة في وقت قصير.

وأود أن أكرر التأكيد على أننا، بصفتنا أعضاء في المجلس، نتحمل مسؤولية مشتركة عن التمكين من التوصل إلى تسوية سياسية طال انتظارها تكون مقبولة للطرفين لمسألة الصحراء الغربية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت موزامبيق مؤيدة للتعديلين S/2024/797 و S/2024/798، اللذين اقترحهما الوفد الجزائري، لسببين رئيسيين. أولاً، إننا نعتبر التعديلين متسقان مع القرارات السابقة للمجلس بشأن مسائل مماثلة. وثانياً، إن التعديلين صالحان على ضوء ما يستندان إليه من أسس لأنهما يتعلقان بحقوق الإنسان.

إن مسألة الصحراء الغربية معروضة على مجلس الأمن والجمعية العامة منذ نصف قرن.

ويستند النهج الذي اتبعته هاتان الهيئتان إلى المسألة الأساسية المتمثلة في تقرير المصير. وفي هذا السياق، فإن القرار 2756 (2024)، بصيغته الحالية، بدون التعديلات التي اقترحها ممثل

الجزائر، لن يساعد الطرفين في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله كلاهما. كما أنه لن يساعد المبعوث الخاص في عمله.

بل يؤدي، على العكس، إلى ترسيخ الاتجاه إلى الابتعاد تدريجيا عن الولاية الأصلية، على النحو المبين في اسم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ذاته. إن الحق في تقرير المصير مبدأ أساسي في القانون الدولي، وهو مكرس تماما في ميثاق الأمم المتحدة. وقد تكرر الإعراب عم هذا الشعور مؤخرا في حكم محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يؤكد على أن أي حل مستدام لنزاع الصحراء الغربية يجب أن يتقيد بالقانون الدولي، وخاصة بمبدأ تقرير المصير.

وأي محاولة لتعديل الموقف الثابت للمجلس منذ وقت طويل بشأن الصحراء الغربية قد يقوض كلا من سيادة القانون الدولي وشرعية المجلس. ووفقا للإحاطة التي قدمها السيد ستافان دي ميستورا إلى المجلس مؤخرا، لا يزال التقدم نحو هذا الهدف المؤجل بعيد المنال. وبينما يواصل المجلس مداولاته بشأن دور البعثة في الوفاء بولايتها، من الضروري أن نتقيد بقرارات المجلس السابقة بشأن مسألة الصحراء الغربية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تنوه سيراليون بجهود الولايات المتحدة والتعاون بشأن القرار 2756 (2024). وننوه أيضا بتعاون أعضاء مجلس الأمن.

لقد صوتت سيراليون تأييدا لقرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، مما يدل على تأييدنا للدور البالغ الأهمية الذي تؤديه البعثة في الحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة واعترافنا به، وهو دور ضروري للنهوض بالعملية السياسية. وامتنعنا عن التصويت على التعديل، مع ملاحظة التعاون الثنائي للمملكة المغربية مع هيئات حقوق الإنسان المكلفة بولايات، والاعتراف بالولاية المحددة للبعثة والعملية السياسية.

وأود أن أؤكد من جديد دعم سيراليون الثابت للعملية السياسية الجارية التي تقودها الأمم المتحدة، تحت رعاية الأمين العام وبتيسير من مبعوثه الشخصي، السيد ستافان دي ميستورا. ونعترف بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للنهوض بالعملية السياسية، ونحث جميع الأطراف على التعاون بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي يقبله الطرفان، على أساس التوافق. ويدل تصويتنا أيضا على تأييدنا للمبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، التي ما زالت نهجا واقعيا وذا مصداقية للمضي قدما في العملية منذ تقديمها في عام 2007. كما نشير إلى الزخم الدولي تأييدا لهذه المبادرة، وبالتالي نشاطر الشعور بأن الوقت قد حان لاستكشاف هذا الخيار.

ويؤكد وفد بلدي دعمه للبعثة ويحث طرفي النزاع على العودة إلى وقف إطلاق النار، بدون تأخير، من أجل الحفاظ على الظروف اللازمة لاستئناف العملية السياسية. وبالتالي، ننوه بالتقدم الذي أحرزه المغرب في تعزيز تعاونه وتواصله مع البعثة. ونرحب بالتوسع المستمر في الأنشطة العملياتية التي تقوم بها البعثة لزيادة الدوريات الميدانية واستئناف عمليات الإزالة الكاملة للألغام شرق الساتر الرملي للمرة الأولى منذ عام 2019. وعلاوة على ذلك، نؤكد ضرورة منح حرية الوصول والتنقل اللازمة لجميع أفراد البعثة وقوافل الخدمات اللوجستية في جميع الأوقات حسب الحاجة.

في الختام، إذ نرحب باتخاذ القرار 2756 (2024) اليوم، نؤكد على ضرورة استئناف المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة، بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2756 (2024) الذي أعدته الولايات المتحدة لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعلى التعديلين S/2024/797 و S/2024/798، اللذين اقترحهما زملاؤنا الجزائريون.

فيما يتعلق بالتعديلين، كان الدافع وراء قرارنا موقف روسيا الثابت أنه من غير المناسب توسيع نطاق عنصر حقوق الإنسان لبعثات الأمم المتحدة. ولسنا مقتنعين بأن البعثة، في ظل غياب الاختصاص

المناسب لديها، لن تتمكن من القيام بنجاح بالمهام المكلفة بها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن إسناد مهام إضافية إلى البعثة لا يتوافق مع الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله.

وفيما يتعلق بالقرار، فإننا نرى أنه لا يعبر عن الحالة الحقيقية في الميدان، وبالكاد سيساعد في تيسير التوصل إلى حل للنزاع مقبول للطرفين. وقدمت روسيا، إلى جانب وفود أخرى، مجموعة من المقترحات واقترحت إضافات إلى النص، جرى تجاهلها. وفي الوقت نفسه، لم تكن المقترحات الروسية ذات طبيعة جذرية ولم تكن ترمي إلى إدراج صيغة لغوية ة من الواضح أنها غير مقبولة. ونعتقد أنه كان من المناسب أن نعبر عن أمور واضحة للجميع وهي عدم إحراز تقدم في التسوية ومناشدة طرفي النزاع وجميع الأطراف المعنية تجنب الأعمال التي يمكن أن تتسبب في تصعيد التوترات في المنطقة. كما أن طلباتنا للتمييز بوضوح بين طرفي النزاع، المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، والأطراف الخارجية، لم يُستجب لها في نص الوثيقة. وفي الوقت نفسه، أدخل واضعوا المسودة الأولى الأمريكيون أنفسهم عدة تغييرات على النص، مقارنة بالقرار 2703 (2023) المتخذ العام الماضي، مما جعله أقل توازنا.

وعلى وجه العموم، فإن الأساليب التي اختارتها الولايات المتحدة في عملية التفاوض على النص محيرة، بل ومثيرة للغضب. ولم تكن هناك سوى جولة واحدة من المشاورات. ومن دلائل ذلك أيضا أن المناقشة الكاملة التقليدية للمسودة في إطار مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية لم تجر أيضا. وذلك يعطي انطباعا بأن زملاءنا الغربيين لم يرغبوا بكل بساطة في المشاركة في المناقشة. وأود أن ألفت انتباههم إلى أنهم يشكلون سابقة مزعجة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على العمل اللاحق بشأن موضوع الصحراء الغربية وبشأن مواضيع أخرى في المجلس.

ومنذ عام 2018، تضمنت القرارات التي تمدد ولاية البعثة تعديلات تضر بوضوح بالنهج المحايد وغير المتحيز إزاء مشكلة الصحراء الغربية. فلم نوافق على هذا النهج في الماضي، ولا يمكننا أن نؤيده اليوم. ونود أن نؤكد مرة أخرى على موقفنا الثابت والمتوازن وغير المتحيز بشأن التسوية السلمية في الصحراء الغربية وهو أن التسوية السياسية العادلة وطويلة الأمد يجب أن تكون مناسبة للمغاربة وجبهة البوليساريو، وأن تتوافق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن تكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ونؤيد الجهود المبذولة لتنظيم محادثات مباشرة بين طرفي النزاع. ونواصل اتصالاتنا النشطة مع المغاربة وجبهة البوليساريو والجهات الفاعلة الخارجية. وفي الوقت نفسه، نؤيد باستمرار البعثة، التي تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار بتهيئة الظروف المؤاتية في الميدان لاستئناف الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو وإحراز تقدم في عملية السلام.

في الختام، نود أن نؤكد أن إجراءات واضعي المسودة الأولى الأمريكيين قد أجبرونا مرة أخرى على التفكير بجدية فيما إذا كانوا قادرين على التصرف كمشارك محايد في المناقشات بشأن موضوع الصحراء الغربية. لقد أثرنا هذه المسألة باستمرار في السنوات الأخيرة لأنه، بعد أن أعربت حكومة الولايات المتحدة السابقة عن موقف مفاده أنه لا بديل عن السيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية، لا يمكن الحديث عن عدم تحيز الولايات المتحدة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. إننا نعتقد أن الولايات المتحدة أظهرت ازدراءها لآراء عدد من أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمين، الأمر الذي يتعارض مع ممارسات تسيير الأعمال المقبولة عموما. فندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى النظر في التخلي عن مهامها كقائم بالصياغة بشأن الصحراء الغربية ونقل تلك المهام إلى أعضاء آخرين أكثر مسؤولية في مجلس الأمن.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار 2756 (2024)، الذي يكفل استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ولطالما دعمت المملكة المتحدة وستواصل دعم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والسيد ألكسندر إيفانكو بصفته الممثل

الخاص للأمين العام. وكذلك نرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة بصفتها القائم بالصياغة في السعي إلى نص متوازن يعكس الحالة في الميدان ويسعى إلى مراعاة وجهات نظر أعضاء المجلس المختلفة. ويعتمد عمل كل من البعثة والمبعوث الشخصي للأمين العام على استمرار الدعم الواسع النطاق من المجلس، ونقدر مشاركة جميع أعضاء المجلس مشاركة هادفة في تلك الولاية.

ويعيد القرار التأكيد على التزام المجلس بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لكليهما على أساس التوافق، الذي سيوفر تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية – وهو مبدأ تظل المملكة المتحدة ملتزمة به. كما يعيد القرار التأكيد على أهمية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتدعم المملكة المتحدة الدعوات لتعزيز التعاون مع مسؤوليها، بما في ذلك من خلال تيسير الزيارات إلى المنطقة.

وقد شهدنا على مدى العام الماضي زخماً تمثل في التحسينات التي طرأت على بيئة عمل البعثة وانخفاضاً كبيراً في مستوى الأعمال العدائية المسلحة. وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للطرفين لما بذلاه من جهود لتمكين تلك التحسينات. ونحثهما بقوة على البناء على ذلك الزخم، بما في ذلك نحو العودة إلى حالة وقف إطلاق النار وإعادة الانخراط في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الطرفين وشركائنا الدوليين لدعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة والتعجيل بالتوصل إلى حل مقبول للطرفين.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على التزامه المستمر ولأعيد تأكيد دعم المملكة المتحدة الكامل لجهوده.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نرحب باتخاذ القرار 2756 (2024)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة عام.

وقد صوتت سلوفينيا مؤيدة القرار. ونقدر كثيراً عمل البعثة التي تضطلع بدور حاسم في تحقيق الاستقرار في الميدان. وكذلك صوتت سلوفينيا مؤيدة التعديلين اللذين قدمتهما الجزائر لأننا نعتقد أن بعثات الأمم المتحدة تتعزز من خلال تحملها مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، باعتبارها مسألة شاملة. فهي تفيد السكان المحليين وتسهم في تحقيق سلام أكثر استدامة. كما نعتقد أيضاً أنه ينبغي أن يكون لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى الإقليم من دون عوائق.

وإذ نقترب من العام الخمسين للنزاع، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بحل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين ينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونقدم دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي دي ميستورا ومساعيه لتحقيق تلك الغاية، وكذلك للممثل الخاص إيفانكو. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط معهما بحسن نية وبعقل منفتح.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت إكوادور مؤيدة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي نعتبرها ضرورية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. لذلك، وبهدف وحيد هو ضمان اتخاذ القرار 2756 (2024) في الوقت المناسب، امتنعنا عن التصويت على التعديلين المقترحين S/2024/797 و S/2024/798.

ولا بد لي من التأكيد على أن النص المعتمد يشجع بقوة على تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تيسير الزيارات إلى المنطقة. ويكرر بلدي النداء من أجل تحسين التعاون ويأمل أن يُنَفَّذ بشكل كامل وناجح.

في نيسان/أبريل 1991، كانت إكوادور – التي كانت آنذاك عضواً غير دائم في المجلس أيضاً – جزءاً من القرار الذي اتخذ بالإجماع لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب القرار 690 (1991). وقد انقضى أكثر من 34 عاما منذ ذلك الحين. وحان الوقت للتحرك نحو حل نهائي، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية وحسن نية من الأطراف، فضلاً عن دعم المجتمع الدولي.

ويحدوني أمل صادق في أن يصبح هذا الهدف حقيقة واقعة عندما تصبح إكوادور عضواً في مجلس الأمن في المرة القادمة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار 2756 (2024)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة أخرى. وستتمكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بفضل القرار الذي اتخذ للتو، من مواصلة القيام بدور رئيسي في استقرار المنطقة. ونشيد بتعاونها مع السلطات المغربية.

لم تصوت فرنسا تأييدا للتعديلين S/2024/797 و S/2024/798، اللذين قدمتهما الجزائر، لأننا نعتقد أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بصيغتها الحالية، مناسبة للحالة في الصحراء الغربية.

ونرحب باستئناف عمليات الإمداد إلى مواقع المراقبة التابعة للبعثة شرق الساتر الترابي. ويجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قادرة على تنفيذ الولاية التي أوكلها إليها المجلس، ومن الضروري ضمان احترام حرية حركتها، كما هو مطلوب بموجب القرار. وفي الميدان، تدعو فرنسا إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى وقف إطلاق النار. فيجب ألا تعمينا الأعمال العدائية منخفضة الحدة عن المخاطر التي يشكلها النزاع على استقرار المنطقة والسكان المحليين.

وموقفنا معروف جيداً. فبالنسبة لفرنسا، يكمن حاضر ومستقبل الصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية. والحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية هو الإطار الذي يجب أن تحل فيه القضية، ودعمنا لخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام 2007 واضح وثابت. وبالنسبة لفرنسا، فإن ذلك يشكل الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض عليه، وفقًا لقرارات المجلس ذات الصلة. ونلاحظ أيضًا أن هناك إجماعًا دوليًا متزايدًا في ذلك الاتجاه. وكان من المهم أن يحيط المجلس علماً بذلك الزخم، كما هو الحال الآن في القرار.

وعلاوة على ذلك، من الضروري السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ونشيد بجميع الجهود التي يبذلها المغرب في ذلك الصدد. وفرنسا ستدعمها في ذلك المسعى من أجل مصلحة السكان المحليين.

وقد حان الوقت للمضي قدمًا. إننا نشجع جميع الأطراف على التعاضد من أجل التوصل إلى تسوية سياسية هي في متناول اليد. وتدعم فرنسا جهود المبعوث الشخصي، السيد ستافان دي ميستورا، لإعادة إطلاق المناقشات في شكل مائدة مستديرة، وتشيد بالتزام المغرب بتحقيق تلك الغاية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): كما لاحظ الأعضاء بلا شك، اتخذت الجزائر القرار الواعي والمسؤول تماما بعدم المشاركة في التصويت على القرار 2756 (2024) لعدد من الأسباب، سأتطرق إليها الآن.

السبب الأول هو الموقف الذي أظهره القائم بالصياغة. فعلى مدى الأسبوع الماضي، لم تؤخذ آراؤنا بعين الاعتبار، على الرغم من أنها موثقة بدقة ومستندة إلى الصياغة التي اتفق عليها داخل مجلس الأمن.

[RO] فلنقلها صراحةً – لقد تم تجاهلها عمداً. وكان ذلك بمثابة مفاجأة، لأنه يتناقض بشكل صارخ مع أحكام المذكرتين S/2017/507 و S/2023/945 بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. قد يصحح لي ذلك زميلي الياباني فيما بعد، كونه يترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل، لكن المطلوب من واضع المسودة الأولى أن يكون يقظاً ومنصفاً وشفافاً في تلقي المواقف والآراء التي يعرب عنها أعضاء المجلس. وأود أن أذهب إلى أبعد من ذلك. هذا ما تقوله هاتان المذكرتان:

”يشجعون واضعي المسودات الأولى [...] على إجراء المفاوضات بطريقة جامعة تتسم بالاحترام من خلال ما يلي:

‘1’ الالتزام بالموضوعية والحياد أثناء عملية الصياغة والتفاوض، وإعطاء الأولوية للتوصل إلى توافق في الآراء

[...] وتعزيز وحدة المجلس؛ ’2‘ كفالة تبادل المعلومات بين جميع أعضاء المجلس، في أقرب وقت ممكن من وقت عملية الصياغة، والدخول في مشاورات في الوقت المناسب مع جميع أعضاء المجلس“ (S/2023/945، الفقرة (ج)).

هل حدث ذلك هنا؟ لا، لم يكن هذا هو الحال على الإطلاق بالنسبة لعملية صياغة هذا القرار. بل على العكس من ذلك، رأينا وعوداً لم يوفَ بها، وشهدنا مماطلةً. وقد شهد الجميع هنا الوعود التي لم يوفَ بها والمماطلة، بما في ذلك الاقتراح الذي قُدم مرتين للعودة إلى قرار العام الماضي (القرار 2703 (2023))، مع إدخال تحديث فني بسيط. وفي مقابل إلغاء اجتماع الممثلين الدائمين الذي كنت قد دعوت إلى عقده أمس لمناقشة قضية الصحراء الغربية على مستوى مناسب – وأنا أختار كلماتي بعناية هنا – مع ممثل واضع المسودة الأولى، اتفقنا على نص كان من المقرر أن يُقَدم إلينا بعد ساعتين كنص نهائي. وقد انتظرنا حتى الساعة 17/30 لنكتشف أن واضع المسودة الأولى عمم باللون الأزرق مشروع قرار لا يحتوي على أي من العناصر التي كانت تشكل جزءاً من ذلك الاتفاق. إنني أوضح ذلك – وأنا أختار كلماتي بعناية – للطعن في الطريقة التي اتبعها واضع المسودة الأولى في مهمته، أو بالأحرى التي فشل فيها، لأن التصويت على هذا القرار لا يغير شيئاً في جوهر القضية. وهذا يدعو بوضوح وبصورة مشروعة إلى التساؤل، على الأقل بالنسبة للجزائر، حول مسألة الثقة في الطبيعة المحايدة لمن يُفترض أن يكون واضع المسودة الأولى للقرارات المتعلقة بالصحراء الغربية.

وسأنتقل الآن إلى العناصر الحاسمة لمسألة الصحراء الغربية، وهي واحدة من أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والتي شهدت، ولنكن صادقين، تغيراً في الطريقة التي يعالجها بها المجلس. ومع ذلك، فإن المجلس يدرك، بل ويكرر مراراً وتكراراً، أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار. ولكن هذه المسألة تضيع في الصحراء، حيث يعاني الشعب الصحراوي من حالة لجوء طويلة الأمد. ومع ذلك، فإن ما هو موجود هنا بيننا هو القانون الدولي، القانون الدولي الإنساني، الذي أقسمنا على تنفيذه وتطبيقه.

وقد أعادت الهيئات القانونية الدولية والإقليمية التأكيد على هذا القانون الدولي نفسه مراراً وتكراراً. وقبل أقل من عام، أي قبل بضعة أشهر، أقرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بوضوح تام الطبيعة غير القانونية للاتفاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، لأنها تنتهك موافقة شعب الصحراء الغربية وسيادته الدائمة على ثرواته الطبيعية. لقد تجاهل القرار كل ذلك. وخلال الأسبوع الماضي، هنا في نيويورك، قال رئيس محكمة العدل الدولية:

”أشارت المحكمة، في فتواها بشأن الصحراء الغربية في عام 1975، إلى تقرير المصير لا باعتباره ”مبدأ“ فحسب بل باعتباره ”حقاً من حقوق الشعوب“، وهو ما نص عليه قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)“.

ولكي يحافظ مجلسنا على مصداقيته، يجب ألا يحول انتباهه أو نظره عن القواعد الأساسية للقانون الدولي.

أود أن أثير مسألتين، من بين مسائل أخرى، بشأن القرار.

أولاً، كثر الحديث عن الموائد المستديرة، عن الموائد المستديرة، التي لم تجتمع منذ عدة سنوات، ومع ذلك طرحها البعض كصيغة محتملة لحل المسألة. ليست الموائد المستديرة هي محل الخلاف، بل طابع ما يقدم عليها من مقترحات. وقد عُقدت حتى الآن جلستان للمائدة المستديرة، نوقشت خلالهما مسألة الحكم الذاتي بإسهاب.

وحين انعقدت الجلسة الثالثة، تقدم الصحراويون بطلب المناقشة حول الخيارات الأخرى المنصوص عليها في القرار 690 (1991). فرفض طلبهم. وأكدت قوة الاحتلال مجدداً أنها لن تقبل سوى مناقشة مسألة الحكم الذاتي، وأقرّ بأن قوة الاحتلال المغربية قد جددت تأكيد موقفها الثابت هذا قبل أسبوعين. إن القضية لا تكمن في شكل المائدة – سواءً أكانت مستديرة أم بيضاوية أم مربعة. القضية هي تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. القضية هي التوصل إلى تسوية سلمية تأخذ بعين الاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الصحراء الغربية.

ثانياً، أثيرت أيضاً مسألة الزخم. وهنا أود أن أوضح موقف الجزائر المتسق تماماً مع القانون الدولي. إن حق تقرير المصير لشعب

الصحراء الغربية يعود حصراً للشعب الصحراوي. يملك شعب الصحراء الغربية الحق، بدعم من الأمم المتحدة، في أن يختار مستقبله بحرية.

أتوجه إلى الأعضاء بالقول: إن بلدي سيدين كل صفقة تمس بالسيادة في الصحراء الغربية مقابل تحقيق مكاسب استراتيجية أو اقتصادية أو تجارية. وللأعضاء أن يدركوا مغزى ما أقول ومَن أعني.

وفي الختام، أود التأكيد على إن الجزائر ستواصل وضع ثقتها في المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، معربةً في الوقت ذاته عن أملها في أن يتمكن المبعوث الشخصي من التقدم في نيسان/أبريل بحل سياسي يلقى قبول الطرفين ويفضي إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

صوتت سويسرا مؤيدة للقرار 2756 (2024) الذي اعتُمد للتو. تضطلع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بدور لا غنى عنه في تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، ومن الضروري دعم توافق الآراء الذي يكفل تجديد ولايتها.

ما فتئنا نؤكد مجددا دعوة الأمين العام إلى منح مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حق الدخول إلى المنطقة. وعلى هذا الأساس أيدت سويسرا التعديل الوارد في S/2024/797، علما بأن المفوضية لم تتمكن من زيارة الصحراء الغربية للعام التاسع على التوالي.

وفيما يتصل بالتعديل S/2024/798، تؤكد سويسرا التزامها الراسخ بحماية حقوق الإنسان في جميع السياقات، بما في ذلك في الصحراء الغربية. غير أنه في الحالة الراهنة، لم تفلح المفاوضات للأسف في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار، ولا سيما بشأن تلك المسألة. وكما أوضحنا خلال المفاوضات، من المهم بالنسبة لسويسرا أن تتضمن الولاية دعما قويا لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين. وفي هذا السياق، امتنعنا عن التصويت على التعديل حرصاً على ضمان استمرارية عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، وبما أنها آخر جلسة مقررة لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب عن خالص شكري وشكر الوفد السويسري بأكمله لأعضاء المجلس والأمانة العامة على دعمهم. وفي ختام شهر حافل بالأعمال، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على تمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل المهمة المدرجة على جدول أعمالنا. ولم يكن بمقدورنا تحقيق ذلك بمفردنا، فقد أسهم في ذلك العمل الجهد الدؤوب وما تلقيناه من دعم ومساعدة من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلا عن فريق الدعم التقني وموظفي خدمات الاجتماعات – من مترجمين فوريين ومترجمين تحريرين ومحررين ومدوني المحاضر الحرفية وأفراد الأمن. أود أن أتقدم إليهم جميعًا بجزيل الشكر وأحر التقدير.

وإذ تشارف رئاستنا على الانتهاء، فإنني على يقين من أن جميع أعضاء المجلس يشاطرونني أطيب التمنيات لوفد المملكة المتحدة، الذي سيتولى رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بكل التوفيق والسداد.

وأتقدم إلى السادة الأعضاء بأطيب التمنيات بمناسبة احتفالات ديوالي وعيد القديسين ويوم إحياء ذكرى من فارقوا الحياة من الأقارب.

رُفعت الجلسة الساعة 16/00.